رئيس فرع المؤتمر بذمار ينجو من محاولة اغتيال في موكب عرس

تواصل الاغتيالات لكوادر المؤتمر تحت مظلة التســـوية

تتواصل فصول المؤامرة التي تستهدف قيادة وأعضاء المؤتمر الشعبي العام وأمن واستقرار اليمن ووحدته.. وتتسع أعمال التخريب والتدمير تحت مظلة التسوية السياسية.. ولا يكاد يمضي اسبوع منذ التوقيع على المبادرة إلاّ واليمن تشيع قيادياً مؤتمرياً أو مسؤولاً وطنياً، وتقيد اللجنة العسكرية الجرائم ضد مجهول.. وإذا كانت اسرة الصوفي تتعرض لإبادة في تعز ويوارى الثراء احد قياديي المؤتمر الخميس الماضي، ففي مساء ذات اليوم تعرض في محافظة ذمار الاستاذ حسن عبدالرزاق- رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة ذمار وعضو مجلس الشورى- لمحاولة اغتيال آثمة من قبل عناصر مدسوسة داخل الأمن.. وقد لاقت المحاولة الإجرامية استنكاراً واسعاً من قبل العديد من الفعاليات السياسية والشخصيات الاجتماعية والمنظمات المدنية..

وبهذا الخصوص دان المؤتمر الشعبي العام بشدة محاولة الاغتيال الآثمة التي استهدفت رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة ذمار وعضو مجلس الشورى حسن محمد عبدالرزاق مساء الخميس الفائت من قبل عناصر في أجهزة الأمـن وأدت إلى إصابة ثلاثة من مرافقيه.

وقال بيان للأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام :إن محاولة اغتيال شخصية وطنية بحجم رئيس فرع المؤتمر بذمار وعضو مجلس الشورى حسن عبدالرزاق تعد عملاً إجرامياً خطيراً يستهدف زعزعة الأمن والاستقرار.

مضيفاً: إن تلك المحاولة تعد انتهاكاً صارخاً لحالة التوافق الوطني، ومحاولة لوضع العراقيل أمام الترتيبات الجارية لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

واعتبر المؤتمر ان تورط عناصر تابعة لأجهزة الأمن في محاولة اغتيال رئيس فرع المؤتمر بذمار تثير الكثير من التساؤلات عن أهداف تلك المحاولة ومن يقف وراءها سيما وأنها تأتي بعد أيام من النجاح الكبير الذي تمثل في الاحتفالية الكبرى بالذكرى الثلاثين لتأسيس المؤتمر الشعبي العام. وحمل المؤتمر أجهزة الأمن بمحافظة ذمار المسؤولية عن هذا الحادث الإجرامي، مطالباً السلطة المحلية بالمحافظة ووزارة الداخلية بسرعة التحقيق في الحادث وكشف الجهة التي تقف وراءه وضبط الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

من جانبهم دان مشائخ وأعيان ووجهاء ذمار بشدة محاولة الاغتيال التي تعرض لها الاستاذ حسن عبدالرزاق عضو مجلس الشورى - رئيس فرع المؤتمر بالمحافظة من قبل أطقم تابعة للأمن العام أثناء مروره مع موكب عرس أحد أقاربه مساء الخميس رغم تأكدهم من هويته وتعرفهم عليه.

وعبروا عن استنكارهم لموقف مدير أمن المحافظة السلبي وحملوه مسئولية هذا الحادث وما يترتب عنه من آثار. محذرين من مغبة عسكرة أفراد الأمن واستغلال بعضهم لاستهداف حياة الشخصيات الوطنية والسياسية، الأمـر الـذي سيؤدي إلى تـأزم الوضع و إراقة الدماء.إلى ذلك طالب مشائخ وأعيان ووجهاء قبائل عنس ومغرب عنس السلطة المحلية بالمحافظة والحكومة بسرعة تشكيل لجنة للتحقيق بالحادث وضبط الجناة ومعرفة الدوافع والأهداف ومن يقفون وراءه وتقديمهم للمحاكمة وكشف الحقائق للجميع مـن ذلـك الحادث الإجرامي والجبان الذي نتج عنه إصابة علي محمد محسن عبدالرزاق ومالك احمد عبدالرزاق ويوسف عبدالواحد عبدا لرزاق ومجيب فضل عبدالرزاق وتعرض سيارة عبدالرزاق إلى أضرار كبيرة ،فضلاً عن قيام الأطقم بفتح رشاشاتها وإطلاق النار بكثافة على الموكب وكذا الاعتداء على مرافقيه واعتقالهم.

مؤتمر ذمار يحذر

وفي ذات السياق دان فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة ذمار محاولة الاغتيال الآثمة التي تعرض لها رئيس فرع المؤتمر بالمحافظة من قبل عناصر مدسوسة في أجهزة الأمن.

وقـال بيان صـادر عن فرع المؤتمر بذمار: إن محاولة الاغتيال التي تعرض لها رئيس الفرع تأتي نتيجة للمواقف الوطنية الصادقة والمخلصة لرئيس فرع المؤتمر بالمحافظة حسن محمد عبدالرزاق .

واعتبر فرع المؤتمر بذمار محاولة اغتيال رئيسه استهدافاً للوطن وتقويضاً للسلم الاجتماعي، كما اعتبرها بادرة سيئة في الوقت الذي يسعى فيه الجميع إلى خلق حالة من الوئام والأمن والاستقرار تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية.

وحمل المؤتمر الشعبي العام بذمار الجهات الأمنية مسئولية الحادث،مطالباً وزير الداخلية بسرعة ضبط الجناة وتشكيل لجنة للتحقيق وضبط من يقف وراء هـذا العمل الإرهابي وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم العادل.

تشييع الشهيد الصوفي

هذا وكانت تعز شيعت في موكب جنائزي مهيب شاركت فيه السلطة المحلية وقيادة المؤتمر بالمحافظة والمشائخ والشخصيات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني جثمان الشهيد الشيخ/ عبدالحميد الصوفي الى مثواه الأخير صباح الخميس بمنطقة حذران بمديرية التعزية..

وانطلق موكب التشييع من امام المستشفى العسكري مـروراً بشارع المحافظة ليقيم المشيعون وقفة احتجاجية امام مبنى المحافظة رفعت فيها لافتات تطالب قيادة السلطة المحلية والأجهزة الأمنية بضبط الجناة وتقديمهم للعدالة لينالوا جزائهم الرادع..

وواصـل الموكب الجنائزي طريقه بشوارع المدينة حوض الأشراف وجمال والحصب وبئر باشا وصولاً الى منطقة حذران وفي منطقة خليج حـذران ادى المشيعون الصلاة على الشهيد واثناء مراسيم الدفن سُمع اطلاق نار كثيف من الجهة التي يقطنها المتهمين باغتيال الصوفي وقال شهود عيان ان مسلحين تابعين لهم قاموا بإطلاق النار على منزل المجني عليه وقطعوا طريق (الحديدة - تعز) عند مفرق شرعب في محاولة منهم لإثارة الفوضى من جديد بالمنطقة

الشيخ / جابر عبدالله غالب عضو مجلس الـنـواب رئيس فـرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة تعز والذي شارك بمراسيم الدفن قال لـ "اليمن السعيد": ان هذه الجرائم والأحـداث دخيلة على ابناء محافظة تعز والسبب الرئيسي بها يرجع الى الانفلات الأمني اولاً والى عدم التزام بعض الأطراف التي وقعت على وثيقة الشرف التي سعى اليها محافظ المحافظة شوقي احمد هائل سعيد واكدت تلك الأطراف ان تلك الوثيقة لا تعني لها شيء لان مسلسل جرائم القتل ما يزال مستمراً في قلب المدينة واشار جابر الى ان غياب الرادع الديني اولاً وغياب الرادع الأمني او حتى الأخلاقي من خلال الالتزام بميثاق الشرف.. وأوضح رئيس فرع المؤتمر ان هناك اطراف تصر على استمرار أعمال القتل بشكل دائم في تعز لتجني من وراء ذلك مكاسب خاصة لها.. داعياً اللجنة العسكرية وأجهزة الأمن ان تفرض هيبة الدولة وتوقف نزيف الدماء لأن هذه الأعمال ستجر البلاد الى مالا يحمد عقباه وتعمل على تدمير المجتمع وتمزيق نسيجه الاجتماعي ..

من جهته قال صقر عبده الجندي رئيس الدائرة ٥٦ مديرية التعزية: طالما والرغبة ما زالت مستمرة لدى بعض القوى بإزهاق الأرواح فإن الوضع يبقى مقلقاً للجميع.. وقال الجندي: لقد وقع ابناء تعز بإشراف محافظ المحافظة على وثيقة شرف نصت في اهم بنودها على جعل مدينة تعز خالية من السلاح وهذه قضية تدمي لها القلوب خصوصاً وقد سقط خمسة شهداء و٩ جرحى من اسرة الصوفي.. واشار صقر الى ان السلطة المحلية كانت قد كلفت لجنة لحل الإشكال القائم بين الطرفين واتفق الجميع على هدنة الا ان الطرف الأخر قام بخرق الهدنة وارتكب جريمة قتل الشيخ / عبد الحميد الصوفي الذي كان اكثر الناس سلماً ودعوة لوقف نزيف الدماء..إلى ذلك قال الشيخ / خالد عبدالواحد الصوفي: لقد تم اغتيال اخي الشهيد عبدالحميد على أيادي الغدر وهو في طريقه الى عمله صباح السبت قبل الماضي وكان محافظ المحافظة قد شكل لجنة من الشخصيات الاعتبارية في المنطقة لحل المشكلة وتم الاتفاق على هدنة بين الجميع الا ان هؤلاء لم يراعوا ذمة ولا عهد فارتكبوا جريمة تعد بنظر الشرع والقانون جريمة حرابة حين اطلقوا النار على الشيخ/ عبدالحميد وسط الشارع العام وهو متجه الى عمله..وتحدث المهندس عبدالله الجندي- مدير مكتب الزراعة بمحافظة تعز قائلاً:

الشهيد كان من انبل العاملين في مكتب الزراعة ومصابنا كبير على زميلنا الذي فقدناه بسبب الانفلات الأمني وتجول المسلحين في الشوارع بدون أي رادع او ضابط ونطالب الجهات الأمنية بسرعة ضبط المعتدين الذين ارتكبوا الجريمة في وضح النهار ونقضوا وثيقة الشرف التي وقع عليها ابناء تعز في شهر رمضان وتحت اشراف محافظ المحافظة..

ونطالب الموقعين على الوثيقة ان يكونوا عند ما اتفقوا عليه ويدافعون عن عهدهم ووعدهم..

المؤتمر: المحاولة الإجرامية انتهاك صارخ لاتفاقية التوافق الوطني

• • • • • • • • • •

إدانات واسعة والداخلية واللجنة العسكرية تتجاهل الدماء

• • • • • • • • • •

تعز تشيع الشهيد عبدالحميد الصوفي

في تقييم مشترك للبنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بعد الأزمة

أكثر من نصف سكان اليمن يعيشون تحت خط الفقر

كشف تقييم شامل أعدته مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية، لموقف ما بعد الأزمة في اليمن، عن الحاجة الملحة إلى إجراء عاجل لمواجهة سوء التغذية بتحسين الأمن الغذائي، واستعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتهيئة الظروف من أجل النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل.

ويبرز التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك الذي تم إعداده- بطلب من حكومة الوفاق الوطني- لإثراء عملية التخطيط الاقتصادي التي تقوم بها اليمن، الأولويات المتمثلة في إحداث تغييرات إيجابية في الحياة اليومية لليمنيين كضمانة بالغة الأهمية لتحقيق النجاح الشامل لعملية الانتقال السياسي.

كتب/ المحرّر الاقتصادي

مليـون طفل يعانون ســوء التغــذية الحـاد

يجب معالجة الأمن الغذائي والتغذية وتحسين قدرات الحكومة

اليمن بحاجة إلى ملياري دولار سنوياً بخلاف تكاليف إعادة الإعمار

وقال المدير القطري للبنك الدولي في اليمن وائل زقوت في التقييم- الذي حصلت "الميثاق" على نسخة منه-، "الآن يعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر، ويعاني حوالي مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، وبالتالي فالوقت ليس مناسباً للقيام بما هو معتاد وروتيني في اليمن، وستحتاج حكومة الوفاق إلى مساندة مالية وغيرها من المساندة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية العاجلة، وإدارة البرامج التي تحقق فرص عمل ونمو. وعلى المانحين وشركاء التنمية تقديم مساعدات استثنائية في هذه الظروف الاستثنائية".

ويتمثّل الغرض الرئيسي لهذا التقييم في "تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة السياسية في اليمن في ٢٠١١، وإثراء برنامج الحكومة الخاص بالفترة الانتقالية من أجل الاستقرار والتنمية".

تحسين الظروف المعيشية

وأوضح المنسّق المقيم للأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ أحمد، أن هذا التقرير التقييمي يمثل جهداً جماعياً للوقوف بصورة مشتركة على أهم التحديات الاجتماعية والاقتصادية إبان الأزمة، كما إنه يهيّئ المجال لاستجابة منسقة من جانب المجتمع الدولي دعماً للبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية ٢٠١٢- ٢٠١٤، ومما لا شك فيه أن تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية سيكمل الإنجازات البارزة التي حققها أصحاب المصالح في اليمن مع القيام بالانتخابات الرئاسية التي جرت مؤخّرا، وعند التصدي للتحدي المتمثل في إصلاح قطاع الأمن، وإطلاق عملية الحوار الوطني التي تبشر بكثير من الخير. ومهما يكن الأمر، فإن مساندة المجتمع الدولي في غاية الأهمية من أجل نجاح العملية الانتقالية".

يذكر ان هذا التقييم انطوى على مشاورات موسّعة مع قطاع عريض من المجتمع اليمني شملت الحكومة والمجتمع المدني، واعتمد على تقارير من المنظمات المحلية والدولية.

من جانبه، أشار الخبير الاقتصادي الرئيسي في البنك الإسلامي للتنمية وأحـد الذين أسهموا في إعداد التقرير محمد أحمد زبير إلى أنه "يتعيّن تدعيم الكثير من جوانب العملية الانتقالية بتحسينات ملموسة في الظروف المعيشية، إذ يعتمد الانتعاش الاقتصادي بصورة كبيرة على تخفيف حـدة الصراع وتحقيق المصالحة، وعندئذٍ فقط، وبالمساندة المتأتية من التنفيذ المستمر لبرنامج المرحلة الانتقالية من أجل الاستقرار والتنمية، ستصل الاستثمارات إلى المستويات التي يرجّح معها دفع النمو الاقتصادي ليتجاوز النسبة البالغة ٤٪ التي تحققت على مدى العقد الماضي".

ويخلص التقرير إلى ضرورة تحقيق معدلات نمو ما بين ٧- ٨٪ لتوفير فرص عمل للعديد من العاطلين في اليمن. وهذا المعدل يصل إلى متوسط المعدل الذي كان سائداً قبل الأزمة والبالغ ٤٪. وحتى مع التطور الحاسم في قدرة الحكومة على تعبئة الموارد العامة المحلية، وكذلك توجيه وإدارة الإنفاق بكفاءة، فإن التسريع المطلوب في وتيرة النمو سيحتاج إلى موارد خارجية إضافية لتمويل الاستثمارات المحلية اللاحقة. وتبلغ قيمة التمويل الخارجي المطلوب حوالي ملياري دولار سنوياً على مدى السنوات الأربـع القادمة "مع استبعاد تكاليف إعادة الإعمار" حيث سينشأ مزيج من الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص مع الوقت نظراً لقيام اليمن بتهيئة بيئة داعمة لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة.

إصلاحات

أما المدير القطري للبنك الإسلامي للتنمية أحمد الصديق، فقد أكد أن "الإجراءات التدخّلية ذات الأولوية الموجّهة لتنمية القدرات من أجل تسريع وتيرة الاستثمار ستكون عنصراً أساسياً في تحقيق النتائج سريعاً، ويمكن التغلّب على نقاط الضعف الحالية بأنواع من البرامج التي تشجّع الوكالات اليمنية والمقاولين والمورّدين من القطاع العام والخاص للسعي نحو إيجاد ترتيبات مشجّعة أو ثنائية مع نظرائهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي".

كما أن هناك ضرورة لإجراء إصلاحات في الزراعة والخدمات والصناعة لإطلاق إمكانات النمو، وضمان فعّالية الاستثمارات العامة، وجذب الاستثمارات الخاصة، وفي الوقت نفسه النهوض بالاقتصاد اليمني والصادرات بما يتجاوز المنتجات النفطية "الهيدروكربونية".

الاستجابة للمظالم

وذكـر رئيس وحـدة التعاون الإنمائي في الإتحاد الأوروبـي في اليمن فيليب جاكس "ان توفير فرص العمل وضمان الحماية الاجتماعية وتهيئة الفرص من أجل سبل كسب عيش مستدامة في غاية الأهمية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاستجابة للشكاوى والمظالم الحادة، وتتمثل القضايا الرئيسية التي يتعين معالجتها في هذا الصدد في الأمـن الغذائي والتغذية، وتلبية الاحتياجات الأساسية للشرائح المستضعفة، وتحسين كفاءة وقـدرات الحكومة على المستوى المحلي والوطني، وتقديم الخدمات، وإدارة الموازنات، وكذلك الإجراءات العاجلة من أجل الزيادة السريعة في فرص العمل وتوزيعها على نحو منصف وعادل".

ويـشـدّد التقرير على الـحـاجـة إلى الاستثمار فـي التعليم ويشمل ذلك برامج التدريب المهني، ومساندة النمو في المستقبل بناءً على تحسين العملية التعليمية للسكان، وتزويدهم بالمهارات المطلوبة من جانب القطاع الخاص.

وبالإضافة إلى تلبية الاحتياجات العاجلة والملحة، تواجه الحكومة الانتقالية حالياً عـدداً مـن التحديات متوسطة الأجـل التي تتطلب تدابير لتشجيع الاستخدام المستدام لإمـدادات المياه المتضائلة، وتحسين توفير الكهرباء من خلال تحسين البنية التحتية.

من جانبه قال ممثّل اليونيسيف غيرت كابيليري، "على ضوء هذه الخلفية، من الأهمية بمكان، من أجل مستقبل اليمن، أن يعمل الجميع لضمان توازن فعّال بين الاستقرار السياسي والأمـن من ناحية، والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية من ناحية أخرى.

وهذان البعدان يعزّزان بصورة مشتركة عملية الانتقال التي تشهدها البلاد".

وفي مؤتمر عقد مؤخّراً للمانحين في السعودية، التزم المجتمع الدولي للمانحين بمساندة عملية التحول بتعهّدات بلغ إجماليها ٦,٣٩٦ مليار دولار. وسيتيح ذلك تمويلاً لكل من الخطط القصيرة والمتوسطة الأجـل لتحسين الظروف المعيشية وإنعاش النشاط الاقتصادي.

العمل على تلبية الاحتياجات الأســاسية للشـــرائح المستضعفة